"الرحمة"
من منظور الاقتصاد الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد؛

الرحمة لفظة إيجابية تتشوف لها الإنسانية، والاقتصاد تحكمه معادلة (1+1=2)، الصماء، المجردة من المشاعر والتي تتلظى بها ومنها البشرية. فجمع الرحمة مع الاقتصاد تركيب دقيق جداً، ويلزمه مركب رقيق للخروج بموضوع ينزل الرحمة مكانتها ويرتقى بالممارسة لها، من غير قدح أو ذم بالاقتصاد مع الحرص على عدم الانزلاق لمداركه المستهجنة مهنياً وإنسانياً.

ولكن من أي زاوية ستكون المعالجة؟ هل من ناحية "الرحمة الاقتصادية" أو "اقتصاديات الرحمة" أو "الاقتصاد الرحيم" أو "التراحم الاقتصادي"؟، وكلها عناوين يناقضها الواقع المُمارس و المُعاش. وهل سيقبل المكتوون بنيران الأسعار وضعف الخدمات و المنافحون للبقاء فوق خط الفقر، أياً من تلك العناوين وما شاكلها؟ و إن قبلوها على مضض، فهل يليق بنا أن نزيد معاناتهم بعناوين مفرغة من مضمونها؟ أم يمكن إيضاح منطقه أخرى غائبة حالياً من المشهد؟

علماً أن هذه الإشكاليات السابقة ومتفرعاتها تصلح رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه وأبحاث معمقه، إلا أنني واختصاراً سأنتهج في مقالتي هذه لغة الاقتصاديين فالهدف مخاطبتهم بما يتقنون، وهي لغة "**المصالح**" محاولاً تقريب الفكرة لهم؛ "أن الرحمة أيضاً تصب في مصلحتهم" عموماً وسواء تكلمنا من منظور اقتصادي مجرد أم منظور اقتصادي منضبط إسلامياً.

أما التأصيل الشرعي فالكلام فيه كثير، وتكفي المُعتَبِر آية أو حديث، وتغنيه عن كثير مما قد نقول، فأرجى آية في كتاب الله كما يسميها العلماء {يٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُواْ} لا تيأسوا {مِن **رَّحْمَةِ** ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعاً} [الزمر: 53]، تنص على الرحمة، وفي الحديث: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ **يَرْحَمْ** صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ شَرفَ كَبِيرِنَا» حديثٌ صحيحٌ رواه أبو داود والترمذي، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيح. وفي رواية أبي داود «حَقَّ كَبِيرِنَا». وأضيف أيضاً عن **الرحمة بالحيوان**، حديث: «عُذِّبتِ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حبستها حَتَّى ماتَتْ فَدَخلَتْ فِيهَا النَّارَ لا هِيَ أَطْعمتْهَا وسقَتْها إذ هي حبَستْهَا ولا هِي تَرَكتْهَا تَأكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأرض» متفقٌ عليه.

ولكن احترافياً يبقى هذا مدخل أخلاقي إيماني منظوره الآخرة، والفئة الحاكمة اقتصادياً في جلها بعيدة عن هذه المنطقة تماماً، وعليه فستأتي المعالجة منهجية وأقرب للاقتصاد كالآتي:

- ماهية الرحمة.
- ماهية الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي.
- الرحمة داخل دورة عمل الاقتصاد.

أولاً:- ماهية الرحمة

الرحمة خُلُقٌ حميد تَعني الرأفة والرفق واللين في التعامل مع الكائنات التي يعيش معها الإنسان سواء كانت بشراً أم حيوانات، وقدّ حضّت الرسالات السماوية قاطبةً على التعامل والاتصاف بهذا الخُلُق الجميل، لما له من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع ككلّ.

وقد اهتمت جميع الشرائع بالأخلاق والفضائل الحميدة ودعت للتحلّي بها، كفضيلة الكرم والصدق والأمانة والتسامح والرحمة وغيرها من مكارم الأخلاق؛ فكلّها فضائل تجلب للنفس الطمأنينة والسلام، وقد بينت الدراسات العلمية الآثار الإيجابية للتحلي بهذه الصفات على صحة الفرد ونفسيته؛ وبالتالي عطاؤه للمجتمع الذي يعيش فيه. و من مظاهر الرحمة:

1. عطف الأبوين على أولادهم وتوفير الحنان والراحة النفسية لهم، وتلبية احتياجاتهم وشروط العيش الكريم، وحمايتهم من الانحراف إلى ما هو سلبي، من أجل تنشئة أفراد فاعلين في المجتمع.
2. عدم إيذاء الحيوانات لا سيّما الأليفة منها، وقد وردت أحاديث نبوية شريفة تحض على الرحمة والرفق بالحيوانات وتحذّر من عاقبة إيذائها.
3. مساعدة الفقراء والمحتاجين، مشاركة الآخرين في الأفراح والأتراح، مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطاؤهم حقوقهم كاملة، وأيضا معاملة الناس برحمة دون تمييز على أساس العرق واللون والجنس.
4. الرفق بفئة كبار السن وصغار السن كونهما بحاجة إلى رعاية واهتمام يناسب مرحلتهما العمرية وخصائصهما الجسدية التي لا تقوى على القيام بكل ما تريد بسهولة.
5. مساعدة الأيتام كأفراد والعطف عليهم وكفالتهم إن أمكن، أو تقديم المساعدات والتبرعات العينية والنقدية للمؤسسات الراعية للأيتام بشكل عام، ومساعدة المريض وزيارته على الدوام ومواساته ورفع معنوياته.

ونخلص إلى أنّ مفهوم الرحمة من أكثر المفاهيم قرباً من قلوب الناس، وإن انتشار هذا المفهوم، وغيره من المفاهيم الإنسانية الراقية يعتبر علامة على نجاح الأفكار الإنسانية في تحقيق غاياتها، ومن هنا فإنّ انتشار الرحمة بين معتنقي أي من هذه الأفكار يعني أنها قادرة على إحداث تغيير ملموس على أرض الواقع، وأنّها الأصلح لتكون الفكرة التي يجب أن تسود وتسيطر على عقول البشر، طوعاً لا كرهاً، وعن قناعة تامّة.

تعريف الرحمة:

- تُعرَّف **لغويّاً** على أنها الشفقة، والرقة، وهي ضرب من ضروب الخير، بل وتعتبر لُبَّه، وجوهره.
- أمّا **اصطلاحاً** فهي الرقة التي تستلزم، وتدفع بالإنسان الرحيم نحو إسداء الخير، ومدِّ يد المساعدة، والإحسان للآخرين.
- ومن **التعاريف الأخرى** لمفهوم الرحمة أنّها تلك الرقة التي تجعل الإنسان يتألم لألم غيره، ويفرح لفرحه، ممّا يجعله دائماً إلى جانبه.

قيمة الرحمة وآثارها في المجتمع:

الرحمة صفة أصيلةٌ في النّفس الإنسانية، عكس القسوة الدخيلة على النّفس وغير الراسخة فيها، فالقسوة شعور طارئٌ وظاهرةٌ مرضية تدلّ على وجود خللٍ في حياة الإنسان, أما الرحمة فلا تحتاج مبرّر لوجودها، وكلّ صفة أصيلة كذلك، وتوجد كامتدادٍ للوجود الإنساني، وهي عاطفة طبيعية، وقد تنمو وتقوى لأسباب خارجية، وفي المقابل قد تضعف وقد تنعدم نتيجة لظروف يمكن أن يمر بها الإنسان.

وإنّ التحلي بهذا الخلق الكريم أيضا له فوائد وآثار إيجابية على الأفراد والمجتمعات ككل، وأهمها:

1. إشاعة المحبة والألفة بين الناس، فيصبح المجتمع كالجسد الواحد.
2. إيجاد مجتمع متراحم ومتعاون يدعو إلى السلام العالمي ويدعى له.
3. قلة العنف في المجتمع وتقوية الروابط الأسرية وانتشار السلام والوئام بين البشر.
4. استشعار الوحدة والألفة لنكون مجتمع إسلامي وحضاري ومتقدم.

ثانياً:- ماهية الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

تعريف الاقتصاد:

- **لغة:** من القصد وهو الاعتدال في السلوك كله، قال تعالى: "**واقصد** في مشيك وأغضض من صوتك ..." [لقمان، 19]، وجاء في الأثر: "ما عال من **اقتصد**"، أي ما افتقر من اعتدل في إنفاقه.
- **اصطلاحاً:** انصرفت الدلالة إلى تدبير معاش الأسرة بالموارد المتاحة، وهو ما عرف بالاقتصاد المنزلي. ثم انصرفت دلالته تالياً إلى تدبير شؤون المجتمع المعاشة بقوامة الدولة أو بإدارتها.

النظام الاقتصادي Economic System:

يعرف النظام الاقتصادي على أنّه مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتُنظم حياة مجتمعٍ ما اقتصادياً في زمن مُعين، حيث يؤثّر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعيّة.

اتجاهات المفكرين الاقتصاديين:

- **الأول:** ركز على الثروة واعتبرها موضوع الاقتصاد الأساسي، يتجلى هذا الاتجاه بوضوح عند الكلاسيك؛ إذ اعتبر (سميث) الاقتصاد علم إنتاج الثروة وتكثيرها، في حين لاحظ (ريكاردو) أنه دراسة التوزيع؛ توزيع الثروة بين طبقات المجتمع، والقوانين التي تحكم هذا التوزيع، هي مهمة علم الاقتصاد الرئيسة.
- **والثاني:** ركز على الإنسان ويعتبره الموضوع الأساسي لمباحث علم الاقتصاد، وهذا التوجه يجعل من الاقتصاد علماً سلوكياً، ويتجلى هذا التوجه بوضوح مع المدرسة الحدية التي وسعت لعلم النفس كثيراً في البحث الاقتصادي، ومثلها المدرسة الكينزية أيضاً.
- **والثالث:** اعتبر الاقتصاد علماً لإدارة الموارد النادرة، وخير من يمثل هذا التوجه (روبنز)؛ فالاقتصاد عنده ليس أكثر من علم للاختيار: اختيار الاستخدامات المرغوبة للموارد من بين استخداماتها الممكنة، فهو إذاً علم وسائل لا غايات بخلاف (سيسموندي) الذي أكد أن الاقتصاد علم ينبغي أن يعّرف بغاياته، وليس من بين هذه الغايات ما يستحق الاهتمام سوى الرفاهية الاجتماعية.
- **والرابع:** نراه عند (مارشال) الذي ذهب مذهباً توفيقياً كما العادة؛ فبيّن أن الاقتصاد علم يعنى بدراسة ذاك الجانب من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يستهدف الحصول على المقومات المادية للرفاهية، وطرق استخدام هذه المقومات.
- **الخامس:** السبهاني ويرى أن الاقتصاد إجمالاً: علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل)، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات.

النظم الاقتصادية:

- **النظام الرأسمالي:** يهدف النّظام الرأسمالي بشكل رئيسي إلى تحقيق أكبر قدرٍ مُمكن من الأرباح؛ فقد تأسّس على مبدأ الملكيّة الفردية لوسائل الإنتاج، واعتماده المباشر على العرض والطلب، كما يشتهر النظام الرأسمالي أيضاً بمبدأ المنافسة إلى درجة أنها تتطور أحياناً لتنقلب إلى احتكار، أمّا الدّولة التي تعتمد النظام الرأسمالي فتمتاز بأنّ لها تدخّلات بسيطة جداً، ومحدودة؛ حيث تقتصر مهامها على المهام العامة فقط؛ كتوفير الأمن والحماية، وغيرها؛ ذلك لأنّ الدول الرأسمالية تَعتمد مبدأ الحريّة الاقتصادية، وتتوسّع فيه.

وتعليقاً: فهذا التعريف للرأسمالية فكري نظري بعيد من الواقع، كون الممارسة اليوم انتهجت الكثير من الخلطات المشوبة بنسبة أو أخرى من الرأسمالية مع غيرها من النظم القائمة.

- **النظام الاشتراكي:** على عكس النظام الرأسمالي، فإنّ النظام الاشتراكي يعتبر أكثر تحفّظاً إزاء العديد من القضايا الاقتصادية؛ فملكية وسائل الإنتاج في الأنظمة الاشتراكية هي ملكية جماعية، كما أنّ للدولة دور أكبر في العمليات الإنتاجية المختلفة، ومن هنا فإنه يُمكن القول إنّ النظام الاشتراكي هو نظام مركزي بطبعه.

وتعليقاً: نؤكد انطباق ما ذكرنا في الرأسمالية هنا، فلا الصورة الصارمة (الشيوعية) أو المرنة نسبياً (الاشتراكية) نراها في ميدان التطبيق، بل أيضاً نجد خليط إنساني يراعي البيئة المحيطة مكاناً وزماناً وأفراداً.

- **النظام المختلط:** يمكن القول إنّ النّظام المختلط هو مزيج من النظامين السابقين؛ ففي هذا النوع من الأنظمة يتواجد القطاعان: الخاص، والعام جنباً إلى جنب مَعاً في النشاط الاقتصادي لمُجتمع ما، كما تلعب الدولة فيه أيضاً دوراً مهمّاً وكبيراً؛ إذ تراقب نَشاط القطاع الخاص إلى جانب توفيرها الحماية للمستهلك، ومنعها لتفشي الاحتكارات التي تمارسها بعض الجهات المنتجة، إلى جانب ذلك تهتمّ الدولة في هذا النظام بمَصالح المواطنين خاصّةً أولئك المُعرّضين لخطر البطالة، وما قد ينتج عنها من آثارٍ سلبيّة خطيرة قد تفتك بالمجتمع.

وتعليقاً: هو الأكثر انتشاراً في الواقع العملي وبنسب متفاوت في الخلط بينهما حسب طبيعة كل دولة.

- **الاقتصاد الإسلامي:** علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل)، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام، ومنظومته القيمية.

وتعليقاً: هو الدعوة المستجدة في نظر الكثيرين المترفعين عن مراعاة مشاعر أهل هذا الدين، لكونهم اليوم الفئة غير المنتجة وغير المتصدرة اقتصادات العالم، علماً أنه اقتصاد يدعو لمزيد انضباط إنساني وأخلاقي من غير إنكار استحقاق الربح كما هو متوهم.

سمات الاقتصاد الإسلامي:

- الاقتصاد الإسلامي يتمايز عن المذاهب الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية، وهو مخالف لها في أساسها النظرية و أساليبها، وغير موافق لها في غاياتها النهائية، وإن تشابهت بعض التفصيلات بينه وبين كل من النظم الأخرى، كتشابه عيون شخصين مثلاً دون أن تربطهما رابطة دم أو جنس.
- إنه اقتصاد مختلط تتعايش فيه أشكال الملكية الخاصة والعامة معاً، توفر الأولى وسائل إشباع الحاجات الخاصة، وتشحذ الحافز الفردي للنشاط الاقتصادي، وتوفر الملكية العامة: صور الاستخلاف الاجتماعي، وسائل إشباع الحاجات العامة والشروط المادية اللازمة لإنتاج العرض العام.
- إنه اقتصاد يؤكد الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة فلا اكتناز للنقد ولا احتجاز للأرض ولا احتكار للعروض ولا استئثار بالموارد ولا ضرر ولا ضرار... يتأكد كل ذلك من خلال جملة أحكام موضوعية ملزمة.
- إنه اقتصاد تتعايش فيه أُسس حقوقية مختلفة ترعى اعتباري: **العمارة والعدالة**، فالعمل والملكية والحاجة، كلها أُسس معتمدة في نظام التوزيع الإسلامي، وبترتيب غائي يحقق مقاصده، فالعمل الاقتصادي يعتمد أساس حقوقي يحكم مرحلة **التوزيع الابتدائي**، والعمل والملكية المكتسبة بطريق مشروع والمدارة بطريق مشروع يحكمان مرحلة **التوزيع الوظيفي**، بينما تحكم الحاجة مرحلة **إعادة التوزيع**.
- إنه اقتصاد تقترن فيه الكفاءة الاقتصادية بالعدل التوزيعي، لأنه يحشد جميع موارد المجتمع للفعالية الاقتصادية، ولأنه يعتمد نظاماً توزيعياً يؤكد الوظيفة الاجتماعية للموارد، ويؤكد اقتران عائدها بالعمل أو المخاطرة، كما أنه يؤكد مبدأيه إعادة التوزيع على نحو شفاف وحازم من خلال أوسع عملية إعادة توزيع عرفها الاجتماع الإنساني.
- إنه اقتصاد يشترك فيه التوجيه الأخلاقي مع الضوابط الموضوعية في صياغة السلوك الاقتصادي فالفرد تلزمه الدولة موضوعياً بالسلوك المرضي، لكنه مندوب لذلك ومأجور عليه من خلال منظومة القيم التي يؤمن بها.

ثالثاً:- الرحمة داخل دورة عمل الاقتصاد

قبل ولوج طاحونة دورة عمل الاقتصاد تعريفاً وتوضيحاً واستدلالاً أو استشهاداً، أوكد أن **الرحمة** المقصودة أو المرغوبة تتصف بأنها: "**مجتمع الانصهار الإنساني**" وهذا الانصهار تديره للأسف "**السياسة**" والسياسة قوامها ومفتاحها "**الاقتصاد**" والقلب النابض للاقتصاد "**المصالح**"، وهذه المصالح تتحكم بكل تفاصيل العلاقات الإنسانية من علاقات الدول والشعوب إلى علاقات الجماعات والمكونات الوطنية داخل كل دولة، وصولاً إلى أدقها وهي العلاقات العائلية وفي القلب منها الخلية الأولى الأسرة، المبنية على علاقات أفرادها الداخلية من أب وأم وأخوة وأخوات، بتداخلاتها وخصوصياتها. وعليه يمكن تخيّل مجتمع الانصهار الإنساني اليوم!.

وبمراجعة بسيطة جداً للتاريخ القديم والحديث، نجد أن بقاء الأمم والممالك والإمبراطوريات وصولاً للدول بصورتها الحديثة، كان ولا يزال مرتبط بتأمين الموارد لحماية نفوذها وسلطانها. وجلهم استمر عبر بسط نفوذه على أراضي الآخرين (وسماها المستعمرات) لاستغلال ثرواتها في سبيل تدعيم حكمه. وتواريخ الشعوب المضطهدة على مساحة العالم، والثروات في قيعان البحار تنبأنا بالكثير عن التناحر للسيطرة والنفوذ.

وسنستشهد بجانب من المنشور من **تاريخ بريطانيا** للتدليل على **المصالح/ الاقتصاد/ فالسياسة:**

(1) "خلال عصر الاستكشاف التي بدأت أواخر القرن الخامس عشر كانت البرتغال وإسبانيا رائدة في استكشاف أوروبا للكرة الأرضية، مما أدى إلى عملية إنشاء إمبراطوريتين **ضخمتين في الخارج**. وحسداً من **الثروة الكبيرة** التي ولدت تلك الإمبراطوريات بدأت إنكلترا وفرنسا وهولندا في إنشاء مستعمرات وشبكات تجارية خاصة بهم في الأميركتين وآسيا. ولكن استمرار الحروب بين هولندا وفرنسا في القرنين 17 و18، أنشأت بريطانيا العظمى وهي القوة الاستعمارية المهيمنة في أمريكا الشمالية، ثم أصبحت القوة المهيمنة في شبه القارة الهندية".

(2) "ثم بدأت المستعمرات باعتماد **نظام مزارع السكر** التي استخدمها البرتغاليون بنجاح في البرازيل التي قامت على **عمل الرقيق**، غير أنها اعتمدت أولا على السفن الهولندية التي **تبيع العبيد وتشتري السكر**، ولضمان **بقاء الأرباح** الصافية المتزايدة في هذه التجارة في أيدي الإنجليز، أصدر البرلمان سنة 1651 مرسوماً مفاده أنه فقط السفن الإنجليزية التي يمكنها العمل في تجارة **المستعمرات** الإنجليزية".

والسؤال هل نستشعر الرحمة داخل هذين الاستشهادين؟.

واليوم العالم المعاصر ليس عن هذا ببعيد، وإن بصورة معدلة، وتكفي نظرة للخارطة التالية، لنعرف كيف تؤمن الدول القوية اقتصادياً مصالحها واستقرارها، **من أين؟، وعلى حساب من؟**

وأضيف للقارئ أن الكلام الاقتصادي له نظارات خاصة للقراءة، فرجال المال والاقتصاد ينظرون لخرائط اليابسة أو البحار مفرغة من الإنسان والحيوان وحتى البيئة، فهكذا يرون مثلاً "**قارة أفريقيا**":

فهل المشكلة في النظارات أم في الناظر بواسطتها؟ والسؤال التالي، **أين الرحمة في هذه الخارطة؟** خاصة إذا علمنا أن أفريقيا: منجم العالم الحالي والقادم من الموارد، تتصف جل شعوبها بأنها أفقر سكان العالم صحياً وعلمياً وحتى مادياً.

دورة عمل الاقتصاد:

يرى دعاة مدخل النظم (المفتوحة أو المغلقة): أن أي نظام مفتوح يسير وفقاً لمنهج معين، حيث يحصل على المدخلات Inputs من البيئة ويجري عليها عمليات Processes أو نشاطات معينة ينتج عنها مخرجات Outputs تصب في البيئة.

منهجية عمل الاقتصاد (المصدر: رسم الكاتب)

ولو انطلقنا من مفردات الرسم أعلاه: **هل نستطيع أن نرى الرحمة والاقتصاد معاً؟ أما هما ضدان لا يجتمعان؟**

مفردات دورة الاقتصاد:

1. **المدخلات Inputs:** فهي الأموال والموارد الخام والمعدات والطرق والأساليب والمعلومات بالإضافة إلى الأفراد الذين توظفهم المنظمة في الوظائف المختلفة التي تلزمها لممارسة أعمالها والتأييد السياسي الذي تحظى به.

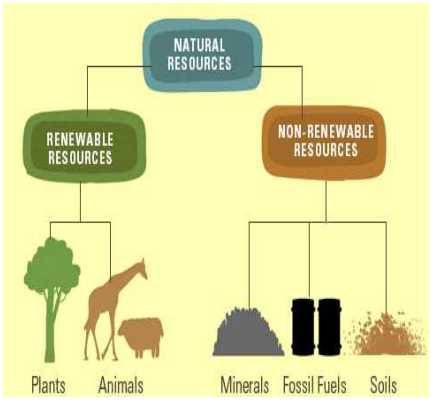

يمكن ذكر الكثير عن صنوف المدخلات ولكني سأركز على موردين فقط: (1) الطبيعية والصورتين أعلاه فيهما الغنى عن التفصيل، (2) العنصر البشري:

وهو العنصر الذي يرجع له كبير الفضل في إتمام الإنتاج وبناء الاقتصاد وزيادة ثروات الأغنياء، وكذا سأوجز بأن أحيل القارئ على توتر العلاقة الحاصلة هذه الأيام مطلع حزيران الحالي2018 بين باريس وإيطاليا بسبب "أكواريوس" سفينة الستمائة مهاجر والذي رفضت إيطاليا استقبالهم، فهل تتخيلوا أن دولاً مستقرة غنية تتضجر من مئات وقبلهم آلاف المهاجرين وتدعو لتغيير نظام الهجرة في أوروبا جمعاء، وهم الذين يستقدمون العمالة عموماً والكفؤة خصوصاً (1) لسد فجوة نقص اليد العاملة (2) ومحاولة الزرع والتحضر لحل مشكلة اختلال نسبة المواليد

المتراجعة في عموم أوروبا؟. **وعلى الشق الآخر** لا نراهم يعبؤون ولا ينتفضون لحال المهجرين بالملايين من سوريا إلى الدول المحيطة، وفي مواطن الأزمات الأخرى (كاليمن، العراق، ليبيا وغيرهم)، **وبالمقابل** لا يحاولون معالجة أو مساعدة البلدان المصدرة للهجرة وخاصة في أفريقيا رغم أنهم وكبرى الاقتصاديات في العالم من يمتصون خيراتها.

فهذا التجاوز والجوّر على البيئة قبل الإنسان والحيوان، لا يُقبل ولا يصح، وتكفي بدعوات الاحتباس الحراري والاختلال البيئي شاهداً على هذا التعدي السافر على الطبيعة لمصالح قلة صغيرة من سكان المعمورة.

وعليه يمكن منطقياً الجمع بين تأمين الضروريات والحاجيات وحتى الكماليات، ببعض العقلانية **والرحمة** بالبيئة والإنسان، على أن تصاغ هذه المعادلة من جديد مع إدخال متغير جديد عليها اسمه "**M**" من Mercy بالإنكليزية أو بالعربية "ر" من رحمة.

2. **التشغيل Processes:** فهي جميع النشاطات Activities التي تعالج بها المدخلات لتصبح مخرجات فيما بعد وتختلف العمليات باختلاف أهداف المنظمة وطبيعة عملها، من حيث كونها منظمة صناعية أو تجارية أو جهازاً حكومياً أو مؤسسة للخدمات.

يمكن التغني وذكر الكثير عن بيئات العمل في الدول المتقدمة من حيث الضمانات وتحسين شروط العمل وغيرها، وهو على عكس ما يتم تماماً في جل دول العالم المصدرة للمواد الخام المختلفة، عدا قطاعي البترول والغاز نسبياً، فضلاً عن عمالة الأطفال وما يحيط بها من استغلال، وعن المعتلين من العمال الراشدين في العديد من المناجم ممن يتخلى عنهم، فيتخذوا الشوارع مأوى لهم سواء في المدن الرئيسية أو حتى الأرياف، فيجتمع على الدول الفقيرة (1) خروج ثرواتها الطبيعية بزهيد المبالغ (2) إعادة شراءها منتجات تامة بأغلى الأسعار (3) تحول عدد لا بأس به من عمالها إلى مرضى ومشردين.

إن ظروف التشغيل والسعي لتقليل أضرارها، ليس من المستحيل تأمينها، بل كلفته التنازل عن جانب من الأرباح للوصول إلى وضعية "Win – Win" أي الربح لطرفي المعادلة. وفي هذا **الرحمة المنشودة** بالإنسان والحيوان والبيئة.

3. **المخرجات Outputs:** هي المنتج النهائي الذي يحقق أهداف النظام ويتمثل فيما تقدمه المنظمة (مؤسسة الأعمال) للمستهلكين أو المستفيدين من سلع أو خدمات أو أفكار.

لا ينكر عاقل أو صاحب بصيرة، أهمية المخرجات المنتجة بأنواعها وصنوفها للحياة الإنسانية، ولكن قسم لا بأس به يتجاوز المنفعة للإضرار بالإنسان المخدوم أساساً ولصالح الربح والأرباح. وفي مقدمها الأغذية غير الطبيعية (المعالجة وراثياً وصناعياً أحياناً) للإنسان والحيوان. فالإنسان وجد بسببها الكثير من التغيرات على أساس خارطة الصحة والمرض، وكذا الحيوان بأمراضه (وليس آخرها جنون البقر أو الحمى القلاعية) التي اشتهرت مؤخراً بسبب الإخلال الجيني والغذائي.

وهو ما تتم المحاولة مؤخراً وحالياً لاستدراكه للعود للحالة قبل التدخلات المشوه، ولكن بكلف مرهقة واستغلال جديد عبر الأغذية الطبيعية "Organic"، فالعقل والمنطق يدعوان لمزيد **رحمة** فيما نعمل ونستهدف وندير، قبل بلوغ المراحل المرصودة.

والاختلالات البيئية ليست بأحسن حال (فجوات غذائية، تلوث، تصحر، ونضوب موارد المياه العذبة وغيرها كثير)، والصور التالية توضح:

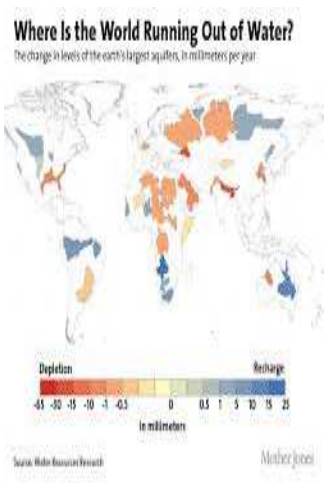

4. **التغذية الراجعة Feed back:** هي مجموعة معلومات يتلقاها الفرد عن أدائه ونتائجه بحيث توضح له الأخطاء التي وقع فيها ومقدار تقدمه ومقدار ما تعلمه ومدى ملاءمة أدائه للهدف الذي ينبغي الوصول إليه.

إن التغذية الراجعة هي إعادة الدرس والتمحيص والتدقيق بهدف، تقليل الكلف وتعظيم المنافع بشقيها الآني والاستمراري، وحرصاً على مزيد أعمال، حصة سوقية و أرباح.
وعليه فالمراجعة ووفق الأصول المهنية قد يكون فيها الكثير من العلاج للآفات القائمة إن غلّبنا المصلحة الأوسع على المصلحة الأضيق، شرط تغليب الفطرة الإنسانية السليمة وإعمال العقول السليمة والأهداف القيمة والقيمية، عندها سنرى **الرحمة** تُطل، إن لم نقل بأبهى صورها أقله بالمعقول منها، خلال عمليات الإنتاج ودورة الاقتصاد وتراكم الأرباح وزيادة الثروات.

فالمنطق يدعو للحفاظ أطول مدة ممكنة على الموارد (1) المتجددة: بالترشيد وحسن العناية والصيانة العلمية والعملية، (2) وغير المتجددة: بمزيد ترشيد مع عدم إهمال المكملات المعوضة أو الاستكشافات الجديدة والبديلة للنافذ منها.

وقد تتربع هذه المرحلة من دورة عمل الاقتصاد على عرش القرار الاقتصادي الواعي، بما لها من نظرة أوسع وشمول أكبر لمختلف أطراف المعادلة. حينها ومعها: سنرى **الرحمة** أكثر استدعاءً وبروزاً وإن من زاوية المصالح، أكثر منها من أي زاوية أخرى وفي مقدها القيمية و الإنسانية.

وإجابة للتساؤل السابق: **هل نستطيع أن نرى الرحمة والاقتصاد معاً؟ أما هما ضدان لا يجتمعان؟**

بلا أدنى تردد هما ليسا ضدان، ويمكن اجتماعهما في لحظة المصلحة الأبعد والأكبر، والمدخل لهذا: المنظومة العقلية والرقمية (بحديها التكاليف والأرباح)، قبل المداخل الفلسفية الأخرى.

ونختم منطقياً وحتى قيمياً: بأهميّة انتشار الرحمة في الأرض

إنّ انتشار الرحمة في أصقاع الأرض المختلفة من شأنه أن يجعل الناس يقبلون على الحياة، ويحبونها، ويبذلون الغالي والنفيس في سبيل تطويرها، وتحسينها؛ فالأرض عندها أقل حروباً، والمنغِّصات: التي تفتك بالأرواح البريئة الطاهرة والتي أحالت الدنيا في نظر البعض إلى عبء، يمكن التخلص منها أسرع مع كل فرصة متاحة أو تتاح.

فالرحمة هي سبيل العمران، وتعاون البشر مع بعضهم البعض، كما أنّها طريق الوصول إلى الحقِّ سبحانه وتعالى، والتعرّف على الأفكار الإنسانيّة التي تحمل القيم الفاضلة والخير العميم لسائر أهل الأرض. **والرحمة العقلية والعملية** ينبغي أن تلجم نهم استغلال الموارد بالطريقة القائمة وإعادة توظيف الأمر بما يخدم المصالح البعيدة الأجل للإنسانية والاقتصاد. **والرحمة** بالفئات الضعيفة تعتبر من الدور الاجتماعي والإنساني للمؤسسات و الشركات.

ولنّوقن: أن الرحمة والتراحم صفات إنسانية مرغوبة معمول بها، وإن كانت اللغة الحديثة للأعمال تنادي بأنها غير مُلزمة بها في بيئتها، فمن غلف إدارته بها فقد جمع مع النجاح الإداري الفوز الاجتماعي داخلياً وخارجياً. فضلاً عن أن لانتشار الرحمة أثراً على توزيع الموارد بشكل عادل أو أكثر عدالة، ووقف احتكارها في يد فئة قليلة من الناس، كما أنّ العلم سيسخر عندئذ لأنبل الأهداف، وأكثرها إنسانية، وليس للقتل، والتدمير، والإفساد في الأرض.

وللرحمة أثر مباشر على الإنسان، فهو سيكون أكثر انفتاحاً على الثقافات الأخرى، وأكثر تقبلاً للآخر المخالف، الأمر الذي سيعمل على جعله مقبولاً إن لم نقل محبوباً من الجميع، وأكثر قدرة على خلق قنوات اتصال فعّالة مع كافة صنوف البشر دون جعل الاعتبارات العنصرية حجر عثرة أمام ذلك.

الرحمة خيار و القرار الاقتصادي اختيار

المراجع:

1. أغادير سالم، الإدارة والتخطيط التربوي، ص37، نقلاً عن المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، http://almerja.net/، بتصرف.
2. مجد خضر، تعريف النظام الاقتصادي، ومحمد مروان مفهوم النظام الاقتصادي، ومفهوم الرحمة، وصفاء شريم، تعريف الرحمة، http://mawdoo3.com، بتصرف.

3. حسين عباس حسين الشمري، النظام الاقتصادي وأنواعه، شبكة جامعة بابل، قسم إدارة البيئة، موقع الكلية، نظام التعليم الإلكتروني، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture، بتصرف.
4. أ. د. عبدالجبار السبهاني، تعريف الاقتصاد الإسلامي، http://al-sabhany.com، بتصرف.
5. تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي،https://www.alborsanews.com ، بتصرف.
6. ناصر بن سليمان العمر، النظام الاقتصادي في الإسلام، http://almoslim.net، بتصرف.
7. إسراء الشرابي، قيمة الرحمة وأثارها في المجتمع، صحيفة التحلية، http://freeswcc.com/ar/، بتصرف.
8. الإمبراطورية البريطانية، و التغذية الراجعة، https://ar.wikipedia.org/ ، بتصرف.
9. الصور، مصدرها الإنترنت، Images.

التعريف بالاقتصاديين المذكورين في المقالة:

- **سميث:** وهو آدم سميث (1723 – 1790) فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي. اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين: "نظرية الشعور الأخلاقي" (1759)، وكتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" (1776). وهو رائعة آدم سميث ومن أهم آثاره، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصاراً، باسم "ثروة الأمم". دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة. ويعتبر سميث هو أب الاقتصاد الحديث.
- **ريكاردو:** وهو دافيد ريكاردو David Ricar؛ (1772 – 1823). إنجليزي الجنسية، أستاذ في علم الاقتصاد وعمل مدرسا في نفس المجال، كما أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية، ويقال بأنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين".
- **كينز:** وهو جون مايناردكينز، (1883 – 1946) اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي. ومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية.

- **روبنز:** وهو ليونيل روبنز Lionel Robbins ، عالم اقتصادي بريطاني ، (1898 – 1984)، كان رئيس قسم الاقتصاد في كلية لندن لندن للاقتصاد ، واشتهر بتعريفه لعلم الاقتصاد المعاصر.
- **سيسموندي:** وهو وهو جون شارل لينارد دي سيسموندي (1773 – 1842) ولد في جنيف بسويسرا. وهو كاتب ومؤرخ اقتصادي، ومن أنصار مذهب التدخل (Interventionism)، الذي يعتبر وسطاً بين مذهب الاشتراكية والمذهب الطبيعي. وهو مؤرخ معروف بكتاباتهِ في التاريخ الفرنسي والأيطالي.
- **مارشال:** ألفرد مارشال اقتصادي بريطاني (1842 – 1924) ولد في لندن، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (1890) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج. ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.
- **السبهاني:** وهو عبد الجبار السبهاني، ولد في العراق (1957–) دكتوراه: فلسفة الاقتصاد اختصاص الاقتصاد الإسلامي، أستاذ محاضر في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.